

## دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم تعظيم ارباح البنوك وشركات التامين الاردنية

### دراسة ميدانية على البنوك وشركات التامين

الدكتور عبد الرحمن زيدان	الدكتور محمود الفلاحات
استاذ مساعد- قسم المحاسبة	استاذ مساعد- قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية	كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
جامعة الزيتونة الاردنية	جامعة الزيتونة الاردنية

**المستخلص .** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك وشركات التامين الاردنية .

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة , حيث تكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمدراء العامون في البنوك وشركات التامين الاردنية , حيث تم توزيع 40 استبانة , استرد منها 36 استبانة . وقد اظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- هناك قصور في فهم وادراك محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى اصحاب رؤوس الاموال والقطاع الخاص بشكل عام , وهذا القصور ناتج عن الرغبة في عدم ايلاء الاهمية والعناية لمؤسسات المجتمع المحلي , والاهتمام بالموارد البشرية , الموارد الطبيعية , البيئة وجميع مجالات المسؤولية الاجتماعية , لان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظرهم هو تخفيض لارباحهم وعدم التوسع في مشروعاتهم والانصراف عن اولوياتهم واهدافهم الرئيسة وهو تحقيق الارباح .
- هناك مبررات لفئه من اصحاب رؤوس الاموال مؤداها ان كثيرمن جوانب المسؤولية الاجتماعية يقع على عاتق الدولة وليس القطاع الخاص , كون الدولة هي التي تقوم بتحصيل الضرائب .
- اظهرت ايضا نتائج الدراسة بان تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تعظيم الارباح في البنوك وشركات التامين الاردنية.

وفي ضوء نتائج الدراسة اوصى الباحثون مايلي :

1- السعي الحثيث لبناء برامج وطنية للتوجيه المؤسسي من أجل رفع الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى، وكيفية بناء إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية داخل هذه الشركات من أجل إنشاء الفرص الاجتماعية للشركات الخاصة بهم.

2- يجب العمل وبشراكة مع جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص على سن أنظمة وتشريعات تكفل تطبيق الشركات لبرامج المسؤولية الاجتماعية في قنواتها السليمة وضمان عدم استغلالها كبرامج لتحسين صورة بعض المنشآت التجارية دون تحقيق المعايير الأساسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

3- السعي إلى نقلة نوعية في التفكير الاستراتيجي لدى الشركات الوطنية والتي عليها أن تتبناه لتحقيق المعادلة الصعبة في الربح والرضا بنفس الوقت، ويجب على القطاع الخاص أن يدرك بأن العائد على المدى الطويل سيكون كبيرا للأداء تحت مبدأ المسؤولية الاجتماعية، حيث تشير دراسة صدرت عن جامعة هارفرد أثبتت أن الشركات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبن هذا المجال، إضافة إلى أن تثقيف الموظف بهذا المفهوم سيسهم في تخفيف الأعباء على الشركات وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%.

4- مراقبة مزاولة العمل بالأساليب النظيفة داخل المنشآت نفسها التي تتبنى هذه البرامج ومدى حرصها على تأهيل موظفيها وتأمين المناخ الصحي لديهم للعطاء وتعزيز مفاهيم الانتماء الوظيفي والعمل على تنمية قياديين يملكون قناعات خاصة بجدوى برامج المسؤولية الاجتماعية حتى على معدلات الربح في الشركات التي تطبق مثل هذه البرامج في جو عال من الشفافية والالتزام.

5- ان يكون دور للقطاع الحكومي في خلق محفزات نظامية للشركات والمؤسسات عن طريق تشجيع إقامة شراكات اجتماعية، ومنح إعفاءات ضريبية للجهات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية، ومنحها فرصا أفضل في المناقصات العامة، وهي الخطوات التي تراها ضرورية لصناعة سوق تنافسي يعتمد على أخلاقيات الربح ويعزز الدور الاجتماعي في تلك المنشآت، ويقلل من أعباء الحكومة في تحمل كل التبعات الاجتماعية تجاه مواطنيها.

6- يجب أن تعكس مناهجنا الدراسية الجامعية مواضيع مثل القيم والإدارة المستدامة ودور الشركات التجارية في المجتمع.

7- ولتعظيم المنفعة يجب العمل على إصدار دليل وطني يوجه ويساعد القطاع الخاص وذلك بتحديد الأولويات والاحتياجات المجتمعية.

8- العمل على إطلاق جائزة للشركات المهتمة والتي تضع المسؤولية الاجتماعية ضمن اولويات عملها، ومأسستها داخل استراتيجياتها وسياساتها.

9- إن وسائل الإعلام من أهم القوى في القرن الحادي والعشرين ويعتبر دوره في دعم التغيير من أجل مجتمع أكثر استنارة، هي مسؤولية والتزاما. حيث لم تعد الاتصالات والتقارير الإخبارية مجرد أخبار وتسلية، بل أصبحت أداة رئيسية للتغيير وتثقيف جماهيرها وذلك بتعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتغطية قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقصص نجاحها.

10- العمل على إنشاء موقع الكتروني خاص مرتبط بالصفحة الإلكترونية الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني وتحديث أخبار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجمع الحالات الدراسية من خلال أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن. .

11- ان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي جزء من المفهوم الأحدث للتنمية والذي يتضمن إعادة تحديد دور الدولة، والشركات والمجتمع المدني، وإشراك الآليات القانونية العالمية والآليات الخارجة عن نطاق القانون للرصد والتحقق من الحسابات، والإستدامة البيئية، والمبادئ الاخلاقية العالمية الجديدة الخاصة بشفافية التجارة العادلة مع الوجه الإنساني.

12- إن المجتمع لا يتقدم إلا بجناحيه القطاع العام والخاص ولا يقوى ويستقر إلا بمفهوم التكافل بين هذين القطاعين وبين العامل والمستهلك وخدمة المجتمع المحلي وعلى أساس روح الانتماء لهذا البلد الذي يعطي بلا حدود.

## المقدمة

ان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك وشركات التامين الاردنية .

ازداد مؤخراً سواءً على المستوى الوطني أو الدولي، التحدث عن ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، أو مسؤولية الشركات والمؤسسات تجاه مجتمعاتها .

. وتتفاخر الشركات والمؤسسات العالمية بعرض مشاريعها الاجتماعية وتجعلها جزءاً من شخصيتها،

وقد تُستخدم هذه المشاريع تسويقياً لتحسين صورة الشركة أو إضفاء الصبغة الأخلاقية أو

الاجتماعية عليها، وزيادة مصداقيتها مما يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها وعلى منتجاتها وبالتالي

زيادة الدخل والأرباح. وقد بدأ عالمياً إدراك أهمية مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع بإطلاق عدد من المؤشرات الاستدامة مثل مؤشر داو جونز للاستدامة ومؤشر FTSE4 GOOD. والتي بدأت تستبدل البيانات التقليدية لإعداد التقارير بتقارير مستدامة تشمل على جوانب من مسائل اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية، وعلى الشركات التقيد بأعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالادارة البيئية ايزو 14000 والمواصفات العالمية للمحاسبة الاجتماعية SA 8000 .

وقد أظهر التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضاً استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضاً انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات، وأظهر أيضاً أن كثيراً من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.

وهذه دعوة لرجال الأعمال وأصحاب الشركات التجارية وخصوصاً في البلدان النامية للقيام بدورهم في تخفيف المعاناة عن كاهل المجتمع، وإعادة النظر في مسؤولياتهم الاجتماعية بعيداً على النظرة التسويقية.

أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر قضية محورية خاصة بالنسبة إلى الشركات التجارية التي تحقق أرباحاً كبيرة في هذا المجتمع، ما يعد جزءاً من رد الجميل والاستثمار في هذا المجتمع الذي تمارس نشاطاتها التجارية فيه. وعليها أن تؤمن بمفهوم التوازن من خلال تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح وتطوير العلاقة مع المساهمين، وتوفير بيئة صحية للعاملين، وتطوير برامج القدرات البشرية، وإصدار البيانات الموثوقة حول منتجات بالشركة، وتطبيق نظام التظلم للعاملين.

و لا تقف المسؤولية الاجتماعية للشركات عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات ومبادئ للعمل يجب أن تلتزم بها الشركات، وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، ويجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات، ومن مجالات ومحاور هذه المسؤوليات الاجتماعية، تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات

الوسطى، وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام حقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل: الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح وتوفير المنح الدراسية ودورات التدريب وتسهيلات شراء المساكن.

إن القوانين والتشريعات مهما كانت محكمة فإنها لا تحمي المجتمعات والحقوق، ولا توفر وحدها الأمن والثقة، ولكنها حين تعمل في بيئة أخلاقية فإنها تحقق كفاءة عالية في التنمية والإصلاح، وللأخلاق في كثير من الأحيان سلطات واقعية وفكرية تفوق السلطة المادية.

إن هدف إقامة منشأة في نظام رأسمالي هو الربح وليس القضاء على البطالة، وتعمل على توفير فرص العمل بمقدار ما يحقق لها من الربح، ولكن هذه المصالح التي تنظم علاقات الإنتاج والحماية يجب أن تنشئ أيضاً منظومة أخلاقية من العمل والانتماء والتكافل والرعاية والتوازن بين الحقوق والواجبات، ونحتاج لأجل النجاح وتحقيق مصالحنا القريبة والبعيدة المدى أن نعمل بتنظيم في سياق قانوني وسياسي وأخلاقي دون أن تطغى واحدة من هذه السياقات على الأخرى.

وتتأكد اليوم وجهة نظر مفادها أن المجتمع العالمي يحتاج إلى القطاع الخاص بعدما تأكد عجز الحكومات المفردة عن مواجهة الفساد، ولذلك فإن المؤسسات الاقتصادية الكبرى بحاجة إلى برامج عمل نابعة من المسؤولية الاجتماعية. وهذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

وبعد تجارب عديدة ومريرة مع قضايا مثل التلوث البيئي الناتج عن أنشطة وأخطاء وتجاوزات بعض الشركات، مثل الكوارث التي تؤدي إلى مقتل كثير من العمال والناس وتسرب الغاز والنفط إلى الجو والبحار، وتقليل نسبة الغابات والمناطق الخضراء في العالم، والقضاء على كثير من مكونات الحياة البرية والطبيعية فقد بادرت كثير من الشركات والمنظمات والغرف التجارية والصناعية إلى إعداد مجموعات من القواعد والمبادئ التي تنظم عمل الشركات وتراقب أداؤها، وتطور إجراءات وتقنيات السلامة والحفاظ على البيئة.

والاهتمام بالمسؤوليات الاجتماعية يؤدي إلى منفعة مشتركة لجميع أصحاب العلاقة منوها في الوقت نفسه إلى أن يكون للشركات الكبرى رؤية طموحة للمسؤوليات الاجتماعية مع قيم الشركة. والذي تمثل في الإسهام في دعم الجوانب التعليمية والصحية في المجتمع والإسهام في تقليل البطالة من خلال إيجاد فرص العمل وتبني برامج اجتماعية متنوعة لمساعدة المحتاجين وتشجيع مفهوم العمل التطوعي.

الكلمات الدالة: المسؤولية الاجتماعية , تعظيم الربحية .

## مشكلة الدراسة:

ازداد مؤخراً سواً على المستوى الوطني أو الدولي، التحدث عن ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، أو مسؤولية الشركات والمؤسسات تجاه مجتمعاتها .

أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر قضية محورية خاصة بالنسبة إلى الشركات التجارية التي تحقق أرباحاً كبيرة في هذا المجتمع، ما يعد جزءاً من رد الجميل والاستثمار في هذا المجتمع الذي تمارس نشاطاتها التجارية فيه. وعليها أن تؤمن بمفهوم التوازن من خلال تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح وتطوير العلاقة مع المساهمين، وتوفير بيئة صحية للعاملين، وتطوير برامج القدرات البشرية، وإصدار البيانات الموثوقة حول منتجات بالشركة، وتطبيق نظام التظلم للعاملين.

و لا تقف المسؤولية الاجتماعية للشركات عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات ومبادئ للعمل يجب أن تلتزم بها الشركات، وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، ويجنبها كوارث وأزمات بينية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات، ومن مجالات ومحاور هذه المسؤوليات الاجتماعية، تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى، وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام حقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل: الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح وتوفير المنح الدراسية ودورات التدريب وتسهيلات شراء المساكن.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في أدراك مدى أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك وشركات التأمين الاردنية

ومن منطلق ادراك الباحثين بضرورة فهم وادراك دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك وشركات التأمين الاردنية , فقد جاءت هذه الدراسة للاجابة عن التساؤلات الاتية :

- 1- هل يمكن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الاردنية ؟
- 2- هل يؤدي تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية الى تعظيم ارباح البنوك وشركات التأمين الاردنية ؟

## اهمية الدراسة

لا شك بان من اهم الاهداف التي يسعى اليها اصحاب الاموال هو الحصول على اكبر عائد ممكن كنتيجة للاستثمار في اموالهم , وهذا حق طبيعي ومشروع لهم , ولكن على اصحاب هذه الاموال ان يدركوا بان تحقيق هذا الهدف لا يتأتى الا من خلال هدف له الاولوية الاولى على هدف الربحية الا وهو تحقيق هدف الاستثمارية للمشروع , ولكي تتمكن اي منشأة من تحقيق الاستمرارية لابد من وجود حاضنة لهذا المنشأة , هذه الحاضنة تتمثل في المسؤولية الاجتماعية للمشروع .  
ومن هنا فان اهمية هذه الدراسة تكمن في قيمة الاضافة التي ستقدمها الى اصحاب المشاريع بشكل عام , والى البنوك الاردنية بشكل خاص حول الدور الفعال والايجابي لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك الاردنية.

## اهداف الدراسة

- 1- بيان اهمية ادراك وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الاردنية .
- 2- بيان دور تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك وشركات التأمين الاردنية .

## الدراسات السابقة.

- 1- دراسة ( WAENKAE0,2011 ) بعنوان دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية وبقاء الشركة. هدفت هذه الدراسة الى بيان الدور الذي تلعبه محاسبة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية وبقاء الشركة. خلصت هذه الدراسة الى نتائج من اهمها :
  - 1- التقرير عن ادراك الوعي البيئي والاستجابة الاجتماعية لها تأثير ايجابي وكبير على جودة الافصاح المحاسبي , مشاركة العملاء, سمعة الشركة , مكانة الشركة , واصحاب المصلحة.
  - 2- التقرير عن ادراك الوعي البيئي والاستجابة الاجتماعية يمثل الرؤية الاستراتيجية والتنفيذية للاستدامة والاستمرارية.
- 2- دراسة ( WANG, 2011 ) بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات واداء الاسهم. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للشركات على اداء الاسهم . توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها :
  - 1- تعظيم الربحية والمسؤولية الاقتصادية متلازمة وبشكل جوهري مع وفاء الشركات بمسئولياتها الاجتماعية.
  - 2- من الضروري اعتبار النمو الاجتماعي من الاولويات الرئيسية للشركة ,
- 3- دراسة ( BAYOUD, 2012 ) بعنوان: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتزام الموظفين . والتي اجريت على عينة مكونة من 31 مدير مالي ومدير معلومات ومن 22 منظمة موزعة على قطاع البنوك , التأمين , التعدين , والخدمات , والقطاع الصناعي. هدفت هذه الدراسة الى بيان اهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في درجة التزام الموظفين. توصلت هذه الدراسة الى نتائج من اهمها : انه كلما زاد اهتمام الشركات بمسئولياتها الاجتماعية والاهتمام بالافصاح عنها كلما ادى ذلك الى زيادة درجة التزام واهتمام الموظفين والعملاء تجاه شركاتهم .

هدفت الدراسة إلى دراسة الاتجاهات المختلفة لتطور الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، بغية الكشف عن المحاور الأساسية التي يمكن أن يركز عليها الإفصاح الملائم عن تلك المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن نموذج الإفصاح المحاسبي وما ينطوي عليه من معلومات يتم عدادها في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا يتسع ليشتمل على معلومات المسؤولية الاجتماعية.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام شركات قطاع الأعمال العام بإعداد تقرير حول الأداء الاجتماعي لها يلحق بتقارير متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء المتعلقة بالأداء المالي والاقتصادي على مستوى كل وحدة اقتصادية تابعة، بالإضافة إلى التقارير المقارنة على مستوى الشركة القابضة.

#### 5- دراسة ( جهماني ، 1996) بعنوان " محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة."

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى إدراك صانعي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية، وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للإفصاح عن أدائها

الاجتماعي، فضلاً عن إجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى إفصاحها عن أدائها في هذا المجال ونوعيته.

توصلت الدراسة إلى أن صانعي القرار في تلك الشركات يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس المستوى من الاهتمام، فالموارد البشرية تحظى بالأولوية ثم يليها المستهلكون والبيئة وأخيراً المجتمع المحلي، وأن صانعي القرارات في هذه الشركات مع المحافظة على البيئة حتى إذا تطلب ذلك دفع نفقات كبيرة انقلبت مواقفهم إلى المعارضة، وأن إدراك الشركات المبحوثة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد الأسباب الرئيسة لتطبيقها، وأن تطبيقها يتطلب تشريعات قانونية إضافة إلى تبني نموذج محاسبي موحد.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معاً ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة، ووضع تشريعات قانونية تشمل كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية وخاصة

مجالات البيئة والمستهلكين والمجتمع المحلي تسترشد بها الشركات لإبراء ذمتها من تلك المسؤولية، وتكون مرجعاً عند حدوث خلافات بين الشركات والجهات الرقابية، وتنشيط دور الجهات الرقابية الرسمية والأهلية مثل وزارة العمل والتمويل والشؤون الاجتماعية وجمعية حماية المستهلك وجمعية حماية البيئة.

#### 6-دراسة ( يحيى وآخرون ، 2002)، بعنوان " أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية



## الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية.

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرض إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وجوانبها ومن ثم مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكذلك أهمية المعلومات المحاسبية بصورة عامة وأهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية بصورة خاصة. وتوضيح أثر المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في نتائج عملية التحليل المالي من خلال توضيح أهم المؤشرات والنسب المالية التي يمكن أن تتأثر بها بصورة مباشرة ومن ثم تطبيق ذلك بصورة عملية على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية.

توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية تحتل أهمية كبيرة في الوحدات الاقتصادية نظراً لما يمكن أن تؤديه من خدمة العديد من الجهات المستفيدة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي تظهر النشاطات والمساهمات الاجتماعية التي تقود بها الوحدة الاقتصادية لخدمة المجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه وبما لا يتعارض مع هدفها العام. ومن ضمن ما أوصت به الدراسة ضرورة وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقوم بإنتاج تلك المعلومات بحيث يمثل نظام فرعي ضمن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

## 7-دراسة ( أبو العزم، ( 2005 )، بعنوان " معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية."

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مفهوم وآليات الإفصاح البيئي، ومراجعة أهم الدراسات السابقة التي تعرضت لدوافع ومعوقات الإفصاح البيئي، واستعراض ما ورد بالتشريعات المصرية المعاصرة عن متطلبات الإفصاح البيئي، والوقوف على واقع الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية، واستطلاع آراء الشركات المصرية المسجلة بهيئة سوق المال، وكذلك آراء أعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية عن المعوقات المحتملة لإفصاح الشركات المصرية عن المعلومات البيئية.

وخلصت الدراسة إلى أن معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية تتوزع على أربع أسباب أساسية الأول هو: عدم إلزام الشركات بالإفصاح البيئي، والثاني هو نقص الوعي العام بالقضايا البيئية، والثالث هو تجنب الخسائر أو التكاليف التي قد تلحق بالشركة، والرابع هو غياب البعد البيئي في تقييم نجاح الشركات. وقد أوصت الدراسة بأن تهتم الهيئة العامة لسوق المال بالإفصاح البيئي للشركات، وتضع القواعد الملزمة والمنظمة له مسايرة للهيئات المشرفة على سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وتلبية حاجة المجتمع المصري، وأوصت بزيادة جرة مادة البيئة في وسائل الإعلام والمناهج الدراسية لزيادة وعي المجتمع بالآثار البيئية للشركات ذات الحساسية البيئية، وزيادة دور جمعيات حماية المستهلك والمجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي وحث المستهلكين على تفضيل منتج الشركات الصديقة للبيئة.

## 8-دراسة ( الشرايري والمومني، 2006 )، بعنوان " مدى مشاركة الشركات الصناعية

الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في النشاطات

الاجتماعية والمحافظة على البيئة، وكذلك إظهار أثر مشاركة تلك الشركات في النشاطات الاجتماعية والبيئة على التنمية الاقتصادية في الأردن وتقليل الأعباء الحكومية، وإظهار دور الإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الشركات. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حيث جاءت إجابات مدراء الشركات أكبر من المتوسط الفرضي وخاصة فيما يتعلق بمقدار التناقص في العمالة الأجنبية. ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة تخصيص نسبة من الأرباح ضمن الاحتياطات للالتزام بالنشاطات البيئية والاجتماعية، واستخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات الاجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الاجتماعي.

### 9-دراسة ( جريوع، (2007 )، بعنوان " مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة."

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة، وتوفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات، واقتراح نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع. كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات نشاط يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة الشركات بالالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة وتجنباً للعقوبات التي قد تفرض عليها إذا خالفت الالتزام بتنفيذ هذه القوانين، وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، والصحة للعاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد.

### 10-دراسة (Hall and Rieck,1998) بعنوان

### "The effect of positive corporate social actions on shareholder wealth".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على ثروة حملة الأسهم حيث رصدت ( 349 ) إفصاح اجتماعي وبيئي قدمتها الشركات المساهمة العامة المدرجة في) وول ستريت (في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1982 م -1995 م - من

ضمنها منتجات صديقة للبيئة وحقوق المرأة وتبرعات لمنظمات خيرية وجميعها كانت تطوعية دون إلزام حكومي أو ضغط جماعات حماية البيئة، وفي ذات الوقت رصدت أسعار الأسهم. توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للممارسات الاجتماعية الإيجابية التي قامت بها الشركات على القيمة السوقية للشركة، ولم يثبت أن هناك أي علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين الممارسات الاجتماعية للشركات وقيمتها، وأن السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية وتلك التي لا تقوم بذلك. وأوصت الدراسة إدارات الشركات بأن تستخدم بحكمة النشاطات الاجتماعية من أجل رفع قيمة شركاتها..

#### 11-دراسة (Friedman and Miles,2001)بعنوان

### "Socially responsible investment and corporate social and environmental reporting: an exploratory study".

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي من جهة والاستثمار الاجتماعي المسؤول من جهة أخرى، عبر آراء ( 14 ) خبير في مجال المسؤولية الاجتماعية في بريطانيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجال الإفصاح الاجتماعي والبيئي مقبل على تغييرات كبيرة وواسعة نحو الأفضل في الكم والنوع، وأصبح الكثير من أفراد المجتمع يهتمون بالكيفية التي تستثمر بها أموالهم، وزيادة القلق على الاستثمارات في الأسواق المالية، وأحد النتائج المحتملة لهذا هو التوجه نحو الاستثمارات الأخلاقية والمسئولة اجتماعياً مما يؤثر على سلوك الشركات وإدارات صناديق الاستثمار، الأمر الذي سيؤدي تبعاً إلى زيادة الطلب على الإفصاح الاجتماعي والبيئي ضمن مفاهيم المحاسبة التقليدية. وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي والبيئي.

#### 12-دراسة ( Rahahleh, and Sharairi, 2008 )بعنوان

### "The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan".

هدفت الدراسة إلى تحديد المدى الذي وصلت إليه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تم تطبيقها على ( 107 ) شركات مساهمة صناعية في عام 2006 .

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود وعي كامل بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية باستثناء بعض الجوانب، وبالتالي لم يكن هناك تطبيق كامل للمفهوم، باستثناء بعض الممارسات.

وقد أوصت الدراسة بإعطاء الأداء الاجتماعي أهمية ووزن أكبر في السياسة المعتمدة، وكذلك أوصت بدورات تدريبية وحلقات دراسية وورش عمل للعاملين في مجال المحاسبة الاجتماعية، وإعطاء أهمية لقياسات التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عن التكاليف في القوائم المالية، وأوصت أيضاً بسن القوانين الملزمة بالاعتراف وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية. \_

## فرضيات الدراسة

- 1- لا يدرك المديرين الماليين أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الاردنية .
- 2- ليس هناك دور لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك وشركات التأمين الاردنية .

## مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمدراء العاميين في البنوك العاملة بالاردن والبالغ عددها 26 بنك , وشركات التأمين الاردنية والبالغ عددها 14 شركة , حيث تم توزيع 40 استبانة استرد منها 36 استبانة.

## اساليب جمع البيانات

اضافة الى الابحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث , فقد قام الباحثان بتصميم استبانة خاصة لهذه الدراسة بالاستناد الى الاطار النظري ونتائج الدراسات السابقة , حيث تم توزيعها واستلامها باليد.

تكونت الاستبانة من قسمين , هدف القسم الاول الى جمع بيانات ديموغرافية عن الاشخاص المجيبين ( المؤهل العلمي , والتخصص العلمي , وسنوات الخبرة, المركز الوظيفي ), وذلك للتأكد من توفر المعرفة والقدرة لدى المجيبين, ومدى تاهيلهم للاجابة على الاستئلة التي تم طرحها عليهم , والحصول على اجابات تمتاز بدرجة عالية من الدقة والموضوعية.

اما القسم الثاني من الاستبانة فقد هدف الى بيان مدى اهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعظيم ارباح البنوك وشركات التأمين العاملة بالاردن .

وقد تم صياغة القسم الثاني من الاستبانة بشكل يساعد على سهولة ومرونة القياس , حيث اعتمد مقياس ليكرت بدرجات الخمس ( موافق بشدة , موافق , محايد, غير موافق, غير موافق بشدة ) ولاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها تم عرضها على مجموعة من اساتذة الجامعات في اقسام المحاسبة بهدف تحكيمها وابداء ارائهم حول سلامة صياغتها وترابط فقراتها .

### اساليب تحليل البيانات

- لغراض تحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:
- اساليب الاحصاء الوصفي: تم ايجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للتعرف على خصائص عينة الدراسة ومدى تشتت الاجابات.
- اختبار T- test : تم استخدام هذا الاختبار لفحص امكانية قبول او رفض فرضيات الدراسة التي تختبر مدى اهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعظيم ارباح البنوك وشركات التامين الاردنية.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X1	1.215	36	.232	.04955	-.0331-	.1322

الفرضية العدمية تقبل

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X2	-63.497-	36	.000	-1.55659-	-1.6063-	-1.5069-

الفرضية العدمية ترفض وتقبل البديلة

**Descriptive Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation
qa1	30	1.60	.621
qa2	30	4.73	.450
qa3	30	4.63	.490
qa4	30	1.33	.479
qa5	30	1.53	.507
qa6	30	1.50	.509
Valid N (listwise)	30		

المتغيرات الوصفية لاسئلة الفرضية الاولى

	Mean	Std. Deviation
7	1.51	.507
8	1.43	.502
9	1.32	.475
10	1.35	.484
11	1.32	.475
12	1.38	.545
13	1.35	.484
14	1.41	.498
15	1.43	.502
16	1.43	.502
17	1.57	.502
18	1.35	.484
19	1.41	.498
20	1.32	.475
21	1.51	.507
22	1.49	.507
23	1.46	.505
24	1.46	.505
25	1.38	.492
26	1.35	.484
27	1.43	.502
28	1.46	.505

29	1.46	.505
30	1.27	.450
31	1.51	.507
32	1.49	.507
33	1.54	.505
34	1.57	.502
35	1.51	.507
36	1.70	.520
37	1.49	.507
38	1.51	.559
Valid N (listwise)		

المتغيرات الوصفية لاسئلة الفرضية الثانية

**gender**

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid male	32	86.5	86.5	86.5
female	5	13.5	13.5	100.0
Total	37	100.0	100.0	

**qualification**

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid diploma	3	8.1	8.1	8.1
bachelor	10	27.0	27.0	35.1
master	21	56.8	56.8	91.9
ph.d	3	8.1	8.1	100.0
Total	37	100.0	100.0	

**specialization**

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

Valid	accounting	20	54.1	54.1	54.1
	finance	17	45.9	45.9	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

#### occupation

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	accountant	6	16.2	16.2	16.2
	financial manager	11	29.7	29.7	45.9
	chief accountant	20	54.1	54.1	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

#### experiance

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 1سنة - اقل من 5سنوات	3	8.1	8.1	8.1
	من 5 سنوات - الى اقل من 10 سنوات	6	16.2	16.2	24.3
	من 10 سنوات - الى اقل من 15 سنة	18	48.6	48.6	73.0
	من 15 سنة فأكثر	10	27.0	27.0	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

### تحليل اجابات الاستبانة واختبار الفرضيات

بعد تحليل البيانات في ضوء اهداف الدراسة وفرضياتها تم التوصل الى ما يلي:

#### خصائص عينة الدراسة

يتضح من تحليل نتائج القسم الاول من الاستبانة ارتفاع درجة قناعة المجيبين باهمية ادراك وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعظيم ارباح البنوك وشركات التامين الاردنية . , اذ يرى معظم المجيبين ان ادراك وتطبيق محاسبة المسؤولية



الاجتماعية في جميع مجالاتها يؤدي الى خلق بيئة حاضنة وقوية لاي كيان يعمل فيها مما يؤدي الى خلق اساس متين للمنافسة وتعظيم الربحية. ومما يعزز الثقة بالنتائج التي تم التوصل اليها هو ان المجيبين يتمتعون بخبرة عالية في مجال تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية, اذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن 5 سنوات حوالي 91.9 % وهي نسبة مرتفعة. كما يلاحظ ان نسبة من يحملون درجة البكالوريوس حوالي 27 % , ونسبة من يحصلون على درجة الماجستير حوالي 56.8 % , ونسبة من حصلوا على مؤهل دكتور حوالي 8.1 % , مما يعني بان هناك ادراك تام ومنطقي باهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجالاتها المختلفة .

### اختبارالفرضية الاولى

الفرضية الاولى:

لا يدرك المديرين الماليين أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الاردنية . تم اختبار هذه الفرضية حيث اتضح بان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة ( 95%) (  $\alpha = 0.05$  ) , كما يلاحظ ان مستوى الدلالة sig اقل من 0.001, ولا يساوي صفر تماما , وانما هو قريب من الصفر, الا ان الحاسب لا يظهر الرقم بعد ثلاث خانات عشرية اذا كان الرقم اقل من 0.001 , وبما ان قاعدة القرار تشير الى قبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية, ورفض الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية, فانه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة, وهنا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة , اي لا يوجد ادراك لاهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية, ولكن في حقيقة الامر نجد اراء المجيبين وقناعاتهم الداخلية والمنطقية تشير الى عكس ذلك, ولكن الطمع والجشع وحب تكوين الثروة يغلب على اصحاب رؤؤس الاموال ويرؤ بانهم احق واولى من انفاقها على المسؤوليات الاجتماعية , ومن وجهة نظرهم تعتبر الاموال المنفقة في مجال المسؤولية الاجتماعية هي تفيض لاموالهم ولديهم اولويات اخرى .

### اختبارالفرضية الثانية:

الفرضية الثانية :

ليس هناك دور لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم ارباح البنوك وشركات التأمين الاردنية .

تم اختبار هذه الفرضية حيث اتضح بان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة ( 95%) (  $\alpha = 0,05$  ) كما يلاحظ ان مستوى الدلالة sig اقل من 0,01, ولا يساوي صفر تماما , وانما هو قريب من الصفر, الا ان الحاسب لا يظهر الرقم بعد ثلاث خانوات عشرية اذا كان الرقم اقل من 0,01, , وبما ان قاعدة القرار تشير الى قبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية, ورفض الفرضية العدمية اذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية, فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة, وهنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة , اي ان تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في جميع مجالاتها سيؤدي الى تعظيم الارباح في البنوك وشركات التامين الاردنية .

### نتائج الدراسة

من خلال تحليل اجابات الاستبانات واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل اليها على النحو التالي:

- هناك قصور في فهم وادراك محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى اصحاب رؤؤس الاموال والقطاع الخاص بشكل عام ,وهذا القصور ناتج عن الرغبة في عدم ايلاء الاهمية والعناية لمؤسسات المجتمع المحلي , والاهتمام بالموارد البشرية , الموارد الطبيعية , البيئة وجميع مجالات المسؤولية الاجتماعية , لان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظرهم هو تخفيض لارباحهم وعدم التوسع في مشروعاتهم والانصراف عن اولوياتهم واهدافهم الرئيسة وهو تحقيق الارباح .
- هناك مبررات لفئه من اصحاب رؤؤس الاموال مؤداها ان كثيرمن جوانب المسؤولية الاجتماعية يقع على عاتق الدولة وليس القطاع الخاص , كون الدولة هي التي تقوم بتحصيل الضرائب .
- اظهرت ايضا نتائج الدراسة بان تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تعظيم الارباح في البنوك وشركات التامين الاردنية.

## التوصيات

بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج في هذه الدراسة يوصي الباحثون بما يلي :

1- السعي الحثيث لبناء برامج وطنية للتوجيه المؤسسي من أجل رفع الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى، وكيفية بناء إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية داخل هذه الشركات من أجل إنشاء الفرص الاجتماعية للشركات الخاصة بهم.

2- يجب العمل وبشراكة مع جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص على سن أنظمة وتشريعات تكفل تطبيق الشركات لبرامج المسؤولية الاجتماعية في قنواتها السليمة وضمان عدم استغلالها كبرامج لتحسين صورة بعض المنشآت التجارية دون تحقيق المعايير الأساسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

3- السعي إلى نقلة نوعية في التفكير الاستراتيجي لدى الشركات الوطنية والتي عليها أن تتبناه لتحقيق المعادلة الصعبة في الربح والرضا بنفس الوقت، ويجب على القطاع الخاص أن يدرك بأن العائد على المدى الطويل سيكون كبيراً للأداء تحت مبدأ المسؤولية الاجتماعية، حيث تشير دراسة صدرت عن جامعة هارفرد أثبتت أن الشركات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبن هذا المجال، إضافة إلى أن تثقيف الموظف بهذا المفهوم سيسهم في تخفيف الأعباء على الشركات وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%.

4- مراقبة مزاوله العمل بالأساليب النظيفة داخل المنشآت نفسها التي تتبنى هذه البرامج ومدى حرصها على تأهيل موظفيها وتأمين المناخ الصحي لديهم للعطاء وتعزيز مفاهيم الانتماء الوظيفي والعمل على تنمية قياديين يملكون قناعات خاصة بجدوى برامج المسؤولية الاجتماعية حتى على معدلات الربح في الشركات التي تطبق مثل هذه البرامج في جو عال من الشفافية والالتزام.

5- ان يكون دور للقطاع الحكومي في خلق محفزات نظامية للشركات والمؤسسات عن طريق تشجيع إقامة شراكات اجتماعية، ومنح إعفاءات ضريبية للجهات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية، ومنحها فرصاً أفضل في المناقصات العامة، وهي الخطوات التي تراها ضرورية لصناعة سوق تنافسي يعتمد على أخلاقيات الربح ويعزز الدور الاجتماعي في تلك المنشآت، ويقلل من أعباء الحكومة في تحمل كل التبعات الاجتماعية تجاه مواطنيها.

6- يجب أن تعكس مناهجنا الدراسية الجامعية مواضيع مثل القيم والإدارة المستدامة ودور الشركات التجارية في المجتمع.

7- ولتعظيم المنفعة يجب العمل على إصدار دليل وطني يوجه ويساعد القطاع الخاص وذلك بتحديد الأولويات والاحتياجات المجتمعية.

8- العمل على إطلاق جائزة للشركات المهمة والتي تضع المسؤولية الاجتماعية ضمن أولويات عملها، ومأسستها داخل استراتيجياتها وسياساتها.

9- إن وسائل الإعلام من أهم القوى في القرن الحادي والعشرين ويعتبر دوره في دعم التغيير من

أجل مجتمع أكثر استنارة، هي مسؤولية والتزاما. حيث لم تعد الاتصالات والتقارير الإخبارية مجرد أخبار وتسلية، بل أصبحت أداة رئيسية للتغيير وتثقيف جماهيرها وذلك بتعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتغطية قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقصص نجاحها.

10- العمل على إنشاء موقع الكتروني خاص مرتبط بالصفحة الإلكترونية الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني وتحديث أخبار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجمع الحالات الدراسية من خلال أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن. .

11- ان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي جزء من المفهوم الأحدث للتنمية والذي يتضمن إعادة تحديد دور الدولة، والشركات والمجتمع المدني، وإشراك الآليات القانونية العالمية والآليات الخارجة عن نطاق القانون للرصد والتحقق من الحسابات، والإستدامة البيئية، والمبادئ الاخلاقية العالمية الجديدة الخاصة بشفافية التجارة العادلة مع الوجه الإنساني.

12- إن المجتمع لا يتقدم إلا بجناحيه القطاع العام والخاص ولا يقوى ويستقر إلا بمفهوم التكافل بين هذين القطاعين وبين العامل والمستهلك وخدمة المجتمع المحلي وعلى أساس روح الانتماء لهذا البلد الذي يعطي بلا حدود.

## المراجع.

### اولا: اللغة العربية

- 1-الأغا، أديب سالم،( 2006 ) ، مدى التزام البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 2-أبو العزم، فهيم،( 2005 ) ، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية :حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 45 ، العدد 1، ص 42-89
- 3-أبو الفتوح، سمير،( 1987 ) ، البعد الاجتماعي وأثره على مفهوم الوحدة المحاسبية والقرارات الاستثمارية، مجلة دراسات، المجلد 14 ، العدد 8 ، ص 67-92
- 4-أبو زر، عفاف،( 2007 ) ، المحاسبة البيئية –الإطار الفكري ومقومات التطبيق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 31 ، العدد 1. نسخة الكترونية.
- 5-جربوع، يوسف،( 2007 ) ، مدي تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، مجلة

- 281-الجامعة الإسلامية، المجلد 15 ، العدد 1 ، ص239
- 6-جهماني، يوسف،( 1996 ) ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 12 ، العدد4 ، عمان، ص45 - 85
- 7-سويلم، حسن،( 2001 ) ، المتطلبات النظرية والعملية للتقرير عن التكاليف البيئية، مجلة البحوث التجارية -جامعة الزقازيق، المجلد 23 ، العدد2 ، ص167 - 203
- 8-الشرابي، ماجد والمومني، غازي،( 2006 ) ، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين -جامعة القاهرة، العدد 67 ، ص61 - 98
- 9-الصبان، محمد سمير،( 1978 ) ، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد -1 السنة 15 ، ص97 - 158.
- 10-العاني، حارس،( 2005 ) ، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، نسخة الكترونية.
- 11-علام، محمد نبيل،( 1991 ) ، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، مجلة الإدارة العامة، الرياض، معهد الإدارة العامة، عدد7 ، ص7 - 40
- 12-القطاطي، منير،( 2007 ) ، منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 13-اللولو، محمد،( 2009 ) ، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 14-المغربل، نهال، وفؤاد، ياسمين،( 2008 ) ، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم( 138 ) ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، نسخة الكترونية.
- 15- ميده، إبراهيم،( 2005 ) ، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط، في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21 العدد2 ، ص275 - 313
- 16-يحيى، زياد وآخرون،( 2002 ) ، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24 ، العدد 67 ، ص193 -207
- 17-دحلان، عبد الله صادق،( 2004 ) ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل،

العدد 49 ، نسخة الكترونية.

- 18-الشرع، مجيد جاسم، (1998) ، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ومدى اتساقها مع المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 106، ص 27-31
- 19-كاربيرا، أنجل، (2005) ، المسؤولية الاجتماعية هي مفتاح النجاح في الأعمال، شبكة النبأ المعلوماتية، العدد 8 ، ص 76 .
- 20 -جربوع، يوسف محمود د ٢٠٠٧ " مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة :دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/ فلسطين "مجلة الجامعة الإسلامية .المجلد الخامس عشر، العدد الأول ص ٢٣٩ - ٢٨١ .
- 21- شجاع الدين، عبدالمؤمن .أكتوبر ٢٠٠٨ " المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون "كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء .
- 22 . الاميره ابراهيم عثمان، ( سبتمبر 1999، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ع ٢ ، ج ١، مجلد ٣٦ .
- 23 . العريقي، منصور محمد اسماعيل،) المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية الخاصة من وجهة نظر المديرين(، دراسة تطبيقية في ٢٠٠٣ ، القطاع الصناعي الخاص في اليمن، جامعة الازهر بنات، ع ٢١ .
- 24 . الغالبي، طاهر و العامري، صالح ( ٢٠٠٥ ) ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان ..
- 25 . بركات، محمد إبراهيم ( ٢٠٠٧ ) ، أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية : دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع؛إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية...
- ٢6 . أسامة المليجي ، مقالة بعنوان : المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة بين المعايير الدولية والممارسات الفعلية ، مجلة الأهرام الاقتصادي ١٣ سبتمبر ٢٠١٠ م، العدد 2175 ص ٦٦ .

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Abu-Baker Nafez, (2000), Corporate social reporting and disclosure practice in Jordan: an empirical investigation, *Dirasat*, Jan, 2000, vol 27, No. 1. pp249-263.
2. Al-Basteki, Hasan, (1997), Voluntary disclosure of socially relevant information the case of Bahraini corporation, *Abhath Al-Yarmouk*, Vol 13, No 4. pp 41-53
3. Ayub, Mahmood, (2008), Turkey corporate social responsibility baseline report, Ankara, Turkey.
4. Belkaoui, Ahmed, (2004), *Accounting Theory*, Fifth Edition, Thomson Learning, London.
5. Choi Frederick, Frost Carol, Meek Gary, 2002, *Intermediate Accounting*, Fourth Edition, Prentice Hall, London.
6. CJ de Villiers, (2003), Why do South African companies not report more environmental information when managers are so positive about 131 this kind of reporting?, *Meditari Accountancy Research* Vol. 11 2003, pp11–23.
7. Commission of the European Communities, (2001), Promoting European framework for corporate social responsibility. Green Paper. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, July.
8. EPA, (1995), An Introduction to Environmental Accounting As A Business Management Tool, Environmental Protection Prevention And Toxics June 1995, Agency (MC 7409) Washington, D.C. 20460,
9. Friedman, Andrew and Miles, Samantha, (2001), Socially responsible investment and corporate social and environmental reporting: an exploratory study, *British accounting review*.
10. Pamela L. Hall and Robin Rieck, (1998), The effect of positive corporate social actions on shareholder wealth *Journal of Financial and Strategic Decisions*, Vol. 11, No. 2, Fall 1998, pp 83-89.
11. Rahahleh, Muhammad, and Sharairi, Yassein, (2008), The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan, *International Management Review*, Vol. 4. No..
12. United States Office of Pollution "EPA", 742-R-95-001, Environmental Protection Prevention And Toxics, June 1995 Agency (MC 7409) Washington, D.C. 20460.
13. United States Office of Pollution EPA 742-R-95-001, Environmental Protection Prevention And Toxics, June 1995 Agency (MC 7409) Washington, D.C. 20460.
14. World Bank, (2005), Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March.

15. Waenkaeo, Kulchaya, and Ussahawanitchakit, Phapruke (2011), Social Responsibility Accounting And Firm Survival, Journal Of International Business & Economic, Vol. 11, No. 3, P 56-85.
16. Wang, Yungchih, (2011), Corporate Social Responsibility And Stock Performance, Modern Economy, Nov 2011, Vol. 2, Issue, 5, P 788-799.
17. Bayoud, Nagib, Kavanagh, Maire, Slaughter, Geoff, (2012), Corporate Social Responsibility Disclosure And Employee Commitment, International Journal Of Economics & Finance, May 2012, Vol. 4 Issue 5, P37-50.

الإلكترونية المواقع :سادساً

1. [http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/law\\_envir.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/law_envir.html)
2. <http://www.moh.gov.ps>
3. <http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/Default.aspx>
4. [http://www.jpsdir.com/Forum/forum\\_posts.asp?TID=2602&OB=DESC](http://www.jpsdir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=2602&OB=DESC)
5. <http://www.annabaa.org/index.htm>

الاستبانة:

الجزء الاول: المعلومات الشخصية:

الجنس :

ذكر

انثى

الموقع الوظيفي

مدير مالي

مدير عام

رئيس حسابات

محاسب

مدقق

اخرى

تخصص الشهادة العلمية:

محاسبة

علوم مالية ومصرفية

ادارة



اخرى

مستوى الشهادة العلمية:

بكالوريوس

ماجستير

دكتوراه

اخرى

دبلوم

سنوات الخدمة:

من 10 - اقل من 15

من 5 - اقل من 10 سنوات

من سنة - اقل من 5 سنوات

اكثر من 15 سنة

سنة

الجزء الثاني:

يرجى التكرم بوضع اشارة ( X ) امام الاجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية .

موافق بشدة      موافق      محايد غير موافق بشدة      غير موافق بشدة

1- هناك ادراك من قبل البنوك وشركات التامين باهمية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

2- هناك ادراك من قبل الجهات الحكومية بضرورة ترسيخ وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

3- تهتم الجهات الحكومية باصدار تشريعات وقوانين (ترغيب وترهيب ) من شأنها تعزيز وتشجيع تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

4- هناك ادراك واهتمام من قبل مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات الاخرى بضرورة ترسيخ وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

5- هناك دور لوسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المحلي والمنظمات الانسانية الاخرى بالضغط من اجل تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية

6- هناك دور للجمعيات المهنية العالمية والمحلية ومجالس المعايير المهنية العالمية والدولية في ترسيخ وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية

7- اهتمام الشركة بالقوانين والتعليمات والتشريعات البيئية والافصاح عنها يؤدي الى تعظيم ارباح الشركة.

8- اهتمام الشركة بالحملات والندوات والمحاضرات التي تهدف للمحافظة على البيئة والافصاح عنها يعظم ارباح الشركة.

9- المساهمة في حل المشاكل والمعطلات البيئية والافصاح عنها يعظم ارباح الشركة.

10- المساهمة في زراعة الحدائق والغابات والافصاح عنها يعظم ارباح الشركة.

11- اشراك الجهات ذات العلاقة بالبيئة والتشاور معها والافصاح عن ذلك يعظم قيمة الشركة.

12- المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية والافصاح عنها يعظم من قيمة الشركة

13- قيام الشركة باستخدام الآلات الأقل تسببًا في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة يعظم ارباحها.

14- قيام الشركة بمحاولة التقليل من استنفاد الموارد الطبيعية. يعظم ارباحها

15- مساهمة الشركة في اكتشاف مصادر

جديدة للموارد الطبيعية يعظم قيمة الشركة .

16- قيام الشركة باستخدام الآلات

الأكثر اقتصادًا للطاقة يعظم ارباحها.

17- قيام الشركة بالمشاركة في برامج حماية البيئة الإنتاجية يعظم ارباحها.

18- اختيار الشركة الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة يعظم ارباحها.

19- ادراك الشركة مبداء الشراكة مع العملاء يعظم قيمة الشركة.

20- اهتمام الشركة براء ورغبات العملاء والافصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

21- ادراك الشركة لقدرات واحتياجات العملاء والافصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

22- معاملة الشركة بنزاهة وشفافية ومصداقية مع العملاء يعظم قيمة الشركة.

23- اهتمام الشركة بالشكاوي والملاحظات المقدمة من العملاء والرد عليها والافصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

24- ادراك الشركة لسياسة التنوع السلعي والتوزيع الجغرافي والافصاح عنها يعظم من قيمة الشركة.

25- ادراك واهتمام الشركة بثقافة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع والافصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

26- اهتمام الشركة بمشكلة البطالة والمساهمة في حلها والتخفيف منها والافصاح عن ذلك يعظم قيمة الشركة.

27- اهتمام الشركة بذوي الاعاقات الخاصة يعظم ارباحها

28- قيام الشركة بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع وانشاء المدارس والمراكز الصحية يعظم ارباحها.

29- قيام الشركة بالتبرع للجمعيات الخيرية

والمراكز الثقافية والأندية الرياضية  
ودعم الجامعات وكليات المجتمع يعظم ارباحها.

30-مساهمة المشروع بإغاثة وتقديم المساعدات  
للأسر الفقيرة. وتنفيذ برامج الاسكان واقامة  
المشاريع في المناطق الاقل تطورا يعظم ارباحها

31-قيام الشركة على تجميل وتشجير المناطق  
الطبيعية خصوصًا المحيطة بالمشاريع  
الصناعية يعظم ارباحها.

32-تجنب الشركة إقامة المشروعات الصناعية  
وسط المناطق المأهولة بالسكان يعظم ارباحها.

33-قيام الشركة بتنظيم دورات تدريبية  
للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم يعظم ارباحها.

34-اتباع الشركة سياسة للترقية تعترف  
بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص  
متساوية للترقية يعظم ارباحها.

35-قيام الشركة بتهيئة ظروف عمل مناسبة.  
واقامة برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق  
العمل مثل مراكز الترفيه والأندية يعظم ارباحها.

36-قيام المشروع بتوفير نظام تأمين صحي  
للعاملين. ونظام تأمين للمعاشات يعظم ارباحه .

37-مراعاة المشروع لتأهيل العاملين مهنيًا  
ونفسيًا وصحيًا يعظم ارباحه.

38-مساهمة المشروع في تعليم أبناء  
العاملين يعظم ارباحه.